

لقاءات حذرة بين الاتحاد الدستوري الليبي والسلطة الأميركية: أوراق مرحلة

وزاد قائلًا لكتنهم لا مذاق لهم بهذا المسارى الحضارى الذي لا يهدى إلى الشعوب بل تتنزهه وتفرض حقها فيه على الغير، لذلك فإنه لن يبذل أموالاً أميركية لإعطاء الليبيين شرفاً لا يستحقونه.

ثم تقدم بعرض بديل، وهو أن يمولني جهازه ويقود خطواتي لتأسيس نشرة إعلامية دولية يعود مكتبها المالى كله إلى بشرط أن يشرفوا على عملها والانتشر إلا ما ينال موافقتهم وأن أبعد عن القضية الليبية، فترفت عن الإيجابية، وغيرت الموضوع لاختصار اللقايا بتبسيط ملاحظاتي على سياساتهم الليبية ومخاوفى منها.

سجلت مخاوفى وقلقي من أن الانهزام المضطرب في البنية التحتية الليبية ليس عفواً، وجزيئي من أن التعبئة القبلية النشطة في ليبيا، والتي درج لها تحمل محل الأجهزة الخدمية للدولة قد تحوال بسهولة إلى انفلات أمني مسلح وأبدى ربيتي من إصرار «اصدقاء» الولايات المتحدة في المعارض الليبية على صرف النظر عن ذلك الواقع وإنكاره، وإخراج الأصوات التي تحاول تناوله (زحف نفر منهم على مكاتب صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية في زيارة استعراضية احتجاجاً على نشر الجريدة مخاوفى من احتمالات تثويب حرب أهلية Libya في حوار نشر بتاريخ ١٣ تموز (يوليو) ١٩٩٢، وتساءلت عن جرم الشعب الليبي في حق الشعب الأميركي ليستحق كل ذلك العداء! لم أتوقع رد الفعل الذي حدث، لقد فاجأني تماماً، فقد انفجر الرجل الواقع المحتال غضباً وكافى دست على لف، ورأيت أننى فاجأته أكثر مما فاجأني، كان على علم بال موقف الذي أشرت إليه وملماً بتفاصيله واحتمالاته، لكنه لم يتوقع أن تكون لي القدرة على استقراء الأحداث وربطها بهذه الحقيقة.

وفي تلك اللحظة من الغضب والانفعال قال كلاماً كثيراً لم يكن يريد قوله بالتأكيد، وما أريد أن أسجل منه الآن أنه صادق، باستثنائه، على استقرارى، وقال بحدده إنه شخصياً يظن أن حماماً من الدم هو ما يحتاجه الشعب الليبي ليغسل من خموله وغطرسته ليصبح أحدر بالقمع بالثورة التي تفجرت تحت أقدامه من دون استحقاق، وتحدىني إن كنت أستطيع أن أغير من قطror الأحداث ومسارها في الإتجاه الذي رسّمته، وأن على البيت الأميركي أن يجد طريقه مباشرة للتعامل معى إن كانوا مصرى على ذلك.

خرجت من ذلك اللقاء إلى أقرب مكتب سفريات، وغادرت واشنطن يوم ٧ كانون الأول ١٩٨٤.

هذه معلومات حقيقة لا مبالغة فيها، فإن الرائد لا يكتب أهله، أسلحتها هنا لأننى أظن أنها من حق الجميع، كما أن تغيير مسار الأحداث فى اتجاه مصلحة الوطن من واجب الجميع.

وفي سنة ١٩٨٤ شجعتنا بعض فقرات رسالة مجاملة من وزارة الخارجية الأمريكية على تدارس إعادة الحوار، كانت الرسالة مؤرخة في ٣ آب (أغسطس) ١٩٨٤ من مدير مكتب شؤون شمال إفريقيا جاء في فقرة منها أنه كتها بناء على توجيهات من المستر جيمس بيكر كبير مسؤولي البيت الأبيض (أنذاك)، وفي فقرة أخرى أنه يكون الملك أي دور بالمسؤولين الأميركيين.

وبعد كثير من القرد حسم الأمر لمصلحة إعادة فتح باب الحوار، فسافرت إلى واشنطن يوم ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٤، حيث التقى مسعود ثم افترقا بجفاء، فقد فهمت بوضوح أن في اليوم السادس منه شخصاً لم أقابله من قبل، كان ملماً ياذق تفاصيل اللقايا التي تمت في الماضي، وقدم لي نفسه باسم أظنه مستعار، وأفهمتني أنه رئيس القدس الخاص بليبيا في الجهاز الذي تعامل من خلاله بلاده مع القضية الليبية، وأنه تلقى حتى في المرتبة الثانية أو الثالثة بعدها.

وعرض على قبل الانفصال أن أقبل وظيفة كبير في شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية وصارحنى بأنه كان يرجو هذه التفتحة، وأنه ما يقاربني إلا مجاراه لرغبة البيت الأبيض - كان يقصد جيمس بيكر - وإن جهازه لمن يتعامل مع الاتحاد الدستوري إلا ضطرراً، على رغم أنه الجهة الليبية الوحيدة الجدية بالإعتبار، بحسب تعبيره، لأن تجاج هذا الخط سيكون بأذى جهازه قضائي وجهه منذ الأربعينات لمنه، بل الذي لا أحد في الإدارة الأمريكية من هو حذر بأن يكون رئيساً لي، أكد لي بذاته وحزن باني الأمر الذي قال إنه غاب عن البيت الأبيض.

ثم طرط بعض الجهات التي تتعارض مع مخططاته على ساحل الشخابيات الليبية النشطة والمؤثرة، وأن أغلب الشخصيات الليبية الناشطة وستانيسلاوس

«مساعد محمد» أكثر من مرة، وعلى رغم توصية البيت الأبيض فإنه اشتهر لاتخون المساعدة بحسب تعبيره، لأن تجاج هذا الخط وهذا ما يذل جهازه قضائي وجهه منذ الأربعينات لمنه، بل الذي لا أحد في الإدارة الأمريكية من هو حذر

للرفض ليتفق بذلك الاجتماع، ويختلف بلا حرج من التوجهات التي تتعارض مع مخططاته

الجهاز الذي يمثله، ولم أن الحكم تمكنه من غرضه ولا من المصانة الوطنية رفض مشاركة في التقتيل من خموله وغضبه تجاهه تحت أعينه، فحررت تحت أعينه مفهومه من دون

إسقاطها عنه، فنطالب تلك الحكومة بعكسها ليبيا في هيئة الأمم المتحدة، وبإمكان ليبيا إلى مراكز يأخذها الانقلاب سفارات له، لتحويلها إلى مراكز نشاط الحكومة في العاصمة الليبية التي تحظر القواليين الدوليين وتميز الشرعية الدستورية، فاستثروا سابقة تاريخية مثلها على الليبيين، ولم يخروا عدم رغبتهم في أن يكون الملك أي دور في مستقبل ليبيا.

وبعد تبادل وجهات النظر، واستعراض المخططات والتخلصات المسبقة، وصلنا إلى طريق مسدود ثم افترقا بجفاء، فقد فهمت بوضوح أن في اليوم السادس منه شخصاً لم أقابله من قبل، كان ملماً ياذق تفاصيل اللقايا التي تمت في الماضي، وقدم لي نفسه باسم أظنه مستعار، وأفهمتني أنه رئيس القدس الخاص بليبيا في

الجهاز الذي تعامل من خلاله بلاده مع القضية الليبية، وأنه تلقى حتى في المرتبة الثانية أو الثالثة بعدها.

وعرض على قبل الانفصال أن أقبل وظيفة كبير في شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية وصارحنى بأنه كان يرجو هذه التفتحة، وأنه ما يقاربني إلا مجاراه لرغبة البيت الأبيض - كان يقصد جيمس بيكر - وإن جهازه لمن يتعامل مع الاتحاد الدستوري إلا ضطرراً، على رغم أنه الجهة الليبية الوحيدة الجدية بالإعتبار، بحسب تعبيره، لأن تجاج هذا الخط سيكون بأذى جهازه قضائي وجهه منذ الأربعينات لمنه، بل الذي لا أحد في الإدارة الأمريكية من هو حذر بأن يكون رئيساً لي، أكد لي بذاته وحزن باني

الامر الذي قال إنه غاب عن البيت الأبيض.

ثم طرط بعض الجهات التي تتعارض مع مخططاته على ساحل الشخابيات الليبية كلها موصدة في وجهي، وأن أغلب الشخصيات الليبية النشطة والمؤثرة ستعترض طريقي بشراسة وستناصبني العداء، وأثبتت الأيام والسنين اللاحقة أنه عنى ما قال

بنها، فقد أجبر الاتحاد الدستوري الليبي على أن ينبع دوره في القضية الوطنية بمفرد من دون

مساريف سفرى وإقامتي على نفقتي الخاصة، وعلى هامش الاجتماعات عندما كنت متذملاً بالقهوة في أوقات الاستراحة وإلى طاولة الغداء كان النقاش ينصب على محاولاتهم معرفة ما إذا كان الاتحاد الدستوري الليبي من صنع بريطانيا أو توجيهه أو دعمه، وما إذا كانت بريطانيا من ذلك تحليات المواطن وتقديراته التي يعتمد عليها عند اتخاذ قرار يتعلق بتلك المواقف فالى ما يكون رأيه ببنيان على القيل والقال، ما يجعل هذا المواطن أداة ضرر تفتت بمصلحته ومصلحة بلاده.

وأختار العدائية في هذه المحاولة ملخصاً مختصرأ جداً للقاعات التي قمت بيدي وبين بعض المسؤولين الأميركيين المتخصصين في الشؤون الليبية والتي لم يشترط علي فيها السرية ولم أتعهد كتمانها.

وبقيت بهذه اللقاءات من باب استعدادي الدائم لشرح قضية بلادي لكل من أقصى مسافة فيه الشفاعة والقدرة على مساعدة الشعب الليبي لرفع استعدادي الدائم لشرح قضية بلادي حتى لم يملك لها إلا حسن الفهم والتلاطف الإنساني، ولا شك في أن الولايات المتحدة متدينين الوقت المناسب للنشر، تلك الوقت الذي لا يجدن تمالك كل وسائل وقنوات إحداث الأذى أو إماتة، بينما يحتفظ غيرهم بالمعلومات لنفسه بمنية إدراجها في مذكراته الشخصية من تقبلاً، ثم

يكشف أن ما لديه من معلومات قيمة غير كافية لملء كتاب بحجم يناسب مع اسمه وشخصيته، فهو ملء الموضوع، وتضع المعلومات عن تلك المتصرين من مباحثة في السياسة والعلاقات الليبية الأمريكية. وقد بدأت هذه اللقايا بناء على رغبته، وبمبادرة منهم في إحدى العواسم في شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية ومفضليها المتصرين من حيث بحثها في تلك العاصمة العربية لتحققها وتشعها في متناول أيدي الباحثين والدارسين، بما فيها الوثائق ذات الطابع السري التي يتم الإفراج عنها بعد مرور فترة معينة بعدها ضرر الكشف عنها، فإن المرء يجد وأخيراً بناء على تقارير مروءوسية، مضطراً إلى الاعتماد على الشائعات والروايات المتصاربة للترويج بالمعلومات الضرورية لموقفه.

وما ضيق الأفق وسطحية المواقف وتذبذبها في بعض أحزاب المعارضة العربية وفصائلها إلا دليل على ذوقية معلومات أصحابها، والأسوان من ذلك تحليات المواطن وتقديراته التي يعتمد عليها عند اتخاذ قرار يتعلق بتلك المواقف فالى ما يكون رأيه ببنيان على القيل والقال، ما يجعل هذا المواطن أداة ضرر تفتت بمصلحته ومصلحة بلاده.

وكلما يقول المثل الصيني: «لن توق شمعة خير من أن تلعن الظلام»، فكانت بالمبادرة ببشر ما لدى من معلومات قليلة اكتسبتها أثناء ممارستي العمل الوطني خلال ربع القرن الماضي باعتمارها تأثيراً على أن تكون جميع المهمة من تاريخ بلادنا، ومساها أن تغير طريق من له اهتمام بالقضية الوطنية.

ولا شك في أن نشر المعلومات بهذه الكيفية سيتربح الفرصة للمواطن الوعي أن يغير بعض الأحداث، ويدرك أسباب بعض التحركات والمواقف، الأمر الذي قد يعيده على تغيير موقع وأعضاء البرلمان المنتخبين في دوراته الأربعى، فإنني ما زلت أذكر جيداً الأثر السالب الذي سببه الفراغ المعلوماتي لممارسات الإنقلاب وأحداث الفترة التي سبقته مباشرة سواء في أروقة الحكم أو في معسكرات الجيش، أو على صعيد الاتصالات بالدول الأجنبية، على تنظيم معارضته الدستورية التي لا يمكن لإنقلاب عسكري

* محمد بن غلبون *

■ إهمال توثيق التجارب السياسية في مجتمعنا هو أحد أكبر الأخطاء التي تعاني منها المواقف والقرارات السياسية، فاغلب منها يمارسون السياسة ويعطاؤن مع القضايا الوطنية بدرجات أو باخرى يهملون توثيق تجاربهم وتحليل ونشر ما يمر بهم من أحداث، معتقدين على التسجيل فيذاكرة متدينين لا يجدن أسلاء عمر صاحب التجربة في أغلب الأحيان، بينما يحتفظ غيرهم بالمعلومات لنفسه بمنية إدراجها في مذكراته الشخصية من تقبلاً، ثم يكتشف أن ما لديه من معلومات قيمة غير كافية لملء كتاب بحجم يناسب مع اسمه وشخصيته، فهو ملء الموضوع، وتضع المعلومات عن تلك المتصرين من مباحثة في السياسة والعلاقات الليبية الأمريكية. وقد بدأت هذه اللقايا بناء على رغبته، وبمبادرة منهم في إحدى العواسم في شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية ومفضليها المتصرين من حيث بحثها في تلك العاصمة العربية لتحققها وتشعها في متناول أيدي الباحثين والدارسين، بما فيها الوثائق ذات الطابع السري التي يتم الإفراج عنها بعد مرور فترة معينة بعدها ضرر الكشف عنها، فإن المرء يجد وأخيراً بناء على تقارير مروءوسية، مضطراً إلى الاعتماد على الشائعات والروايات المتصاربة للترويج بالمعلومات الضرورية لموقفه.

وما ضيق الأفق وسطحية المواقف وتذبذبها في بعض أحزاب المعارضة العربية وفصائلها إلا دليل على ذوقية معلومات أصحابها، والأسوان من ذلك تحليات المواطن وتقديراته التي يعتمد عليها عند اتخاذ قرار يتعلق بتلك المواقف فالى ما يكون رأيه ببنيان على القيل والقال، ما يجعل هذا المواطن أداة ضرر تفتت بمصلحته ومصلحة بلاده.

وكلما يقول المثل الصيني: «لن توق شمعة خير من أن تلعن الظلام»، فكانت بالمبادرة ببشر ما لدى من معلومات قليلة اكتسبتها أثناء ممارستي العمل الوطني خلال ربع القرن الماضي باعتمارها تأثيراً على أن تكون جميع المهمة من تاريخ بلادنا، ومساها أن تغير طريق من له اهتمام بالقضية الوطنية.

ولا شك في أن نشر المعلومات بهذه الكيفية سيتربح الفرصة للمواطن الوعي أن يغير بعض الأحداث، ويدرك أسباب بعض التحركات والمواقف، الأمر الذي قد يعيده على تغيير موقع وأعضاء البرلمان المنتخبين في دوراته الأربعى، فإنني ما زلت أذكر جيداً الأثر السالب الذي سببه الفراغ المعلوماتي لممارسات الإنقلاب وأحداث الفترة التي سبقته مباشرة سواء في أروقة الحكم أو في معسكرات الجيش، أو على صعيد الاتصالات بالدول الأجنبية، على تنظيم معارضته الدستورية التي لا يمكن لإنقلاب عسكري